



لهذا قضية حامي الدين سياسية؟

تجدر الاشارة بداية أن هناك عدد من مناصلي وأعضاء حزب العدالة والتنمية كباقي أفراد الوجدتوع لهم ملفات لدى القضاء، ومع ذلك لم يولي الحزب لهذه الملفات أية عناية خاصة لكونها من جرائم الحق العار و يبت فيها القضاء وفق ا للمساطر بشكل عادي.

لكن لهذا أولى الحزب عناية خاصة و أصدرت هيئاته وقيادته بيانات في الموضوع تعبر على تبني الحزب لهذا الملف وتشكيل لجنة لهتابته؟

نعر سؤال مشروع ؟ سناحول الاجابة عليه وفق قناعاتنا القانونية والسياسية والحقوقية .

1 - إن هذا الملف هو ملف سياسي باهتياز بدليل كون عدة أدلة وقرائن وجدتهمة على كون من حركه هو التيار الاستتصالي لحزب الأصالة والمعاصرة بحسب التابت من شهادة عدة صحفيين أكدوا أنه منذ الإعلان عن تقدير شكاية في الموضوع توصلوا ببلاغ كان مصدره مقر حزب الأصالة والمعاصرة.

2- أن الاستهداف ليس لشخص عبد العالي حامي الدين بشكل أساسي وإنما لحزب العدالة والتنمية وقيادته و العهل على تقزيمه و إضعافه بعد أن فشلت كل المحاولات البئيسة في كل الاستحقاقات الانتخابية السابقة ولا سيما الانتخابات الجهوية لسنة 2015 و الانتخابات التشريعية لسنة 2016.

3- أن استهداف عبد العالي حامي الدين ليس بسبب فعل جرمي ارتكبه أو تهربه من العدالة، لكن بصفته قياديا في حزب العدالة والتنمية أولا، ولكونه رجلا إصلاحيا و له مواقف متقدمة في قضايا حماية الدستور والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يجعله من بين القيادات السياسية والديمقراطية الهزجة لتيار الاستئصال والاستبداد وسط الحقل السياسي وبعض المؤسسات.

4- أن عبد العالي حامي الدين من المدافعين عن حقوق الإنسان باعتباره رئيسا لهنتدى الكرامة لحقوق الإنسان و أن المدافعين على حقوق الإنسان وضعت المنظمات الحقوقية الدولية حماية خاصة لهم ودعت كذلك المهتجع والحقوقيين للدفاع عنهم.

5- أن إعادة محاكمة عبد العالي عن فعل جرمي سبق وأن حوكر من أجله وقضى عقوبة حبسية نافذة خلافا:

-للهدأ الكوني للعدالة الجنائية الذي هو عدم جواز محاكمة المتهم مرتين من أجل نفس الفعل والذي أدرجته العديد من الدول في دساتيرها.

بل حتى العديد من الدول رفعتة المحاكم الدستورية إلى مصاف المبادئ الدستورية رغم عدم النص عليه بالدستور.

-خلافا للمادة 14 من العهد الدولي لحقوق الهدنية والسياسية التي نصت " على لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق وأن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقا للقانون والإجراءات الجنائية في كل بلد".

-خلافا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

قوس لهدة 23 سنة .

لذلك وبناء على قناعاتنا الحقوقية والهدئية فإن عبد العالى مظلور فى هذا اللف و يراد منه إسكات كل الأصوات الحرة بالوطن و ضرب حزب العدالة والتنمية و سيكون له أثارا وخيمة على مسار الوطن و وبناء هؤسساته وإصلاحاته وصورته أهار المنتظر الدولي الخقوقي.

لذلك سنكون فى مقدمة الهادفعين عن الدكتور عبد العالى داهي الدين وكل التضاهن معه ومع كافة المعتقلين .

وأهلنا أن المغرب هو من ينتصر فى كل الأزهاات ولا يخطئ الطريق وأن صوت العقل والحكمة هو من يجب أن يعلى ولا يعلى عليه.

د. نجيب البقالي